

Distr.: Limited  
9 April 2007  
Arabic  
Original: English

# التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية



اللجنة الرفيعة المستوى المعنية  
بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب  
الدورة الخامسة عشرة  
نيويورك، ٢٩ أيار/مايو - ١ حزيران/  
يونيه ٢٠٠٧  
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

## النظر في التقارير المقدمة من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بمقرر اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ٢/١٤. ويشمل التقرير: (أ) حالة تنفيذ المبادئ التوجيهية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإطار النتائج الموحد الذي أُدمج في المبادئ التوجيهية؛ و (ب) حالة صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والموارد الأخرى المتصلة بذلك، وإدارتها واستخدامها؛ و (ج) الترتيبات التنظيمية والإدارية والمالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبناء على التقييم التحليلي الوارد في هذا التقرير، فإنه يعرض عدداً من التوصيات من أجل النهوض بأهداف التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

\* SSC/15/L.2

040507 040507 07-29801 (A)



## المحتويات

الصفحة	الفقرات
٣	٤-١ ..... مقدمة - أولاً
٤	١٧-٥ ..... تنفيذ جهاز الأمم المتحدة الإنمائي للمبادئ التوجيهية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب - ثانياً
٨	٦١-١٨ ..... دور الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب - ثالثاً
٢٢	٦٤-٦٢ ..... الترتيبات التنظيمية والإدارية والمالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعماً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب - رابعاً
٢٣	٦٨-٦٥ ..... الاستنتاجات والتوصيات - خامساً

## أولا - مقدمة

١ - سعت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في مقررها ١٤/٢<sup>(١)</sup>، إلى تعزيز كفاءة وتماسك الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب. ووصولاً لتلك الغاية، حثت اللجنة الرفيعة المستوى المؤسسات والوكالات ذات الصلة التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي على إتباع المبادئ التوجيهية لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (الذي أصبح يسمى الآن التعاون فيما بين بلدان الجنوب)، ومنها إطار النتائج الموحد للأمم المتحدة للتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وإدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في وضع برامجها وصياغتها وتنفيذها وتقييمها والإبلاغ عنها.

٢ - وبعد التأكيد من جديد على ضرورة مواصلة تعزيز دور الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ككيان مستقل وكمركز تنسيق للتعاون فيما بين بلدان الجنوب داخل منظومة الأمم المتحدة، طلبت اللجنة الرفيعة المستوى من الوحدة الخاصة ما يلي: (أ) إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها ابتغاء استكمال إستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ (ب) تحسين مستوى إقامة الشبكات فيما بين جميع العناصر الفاعلة في مجال التنمية، بغية تشجيع عقد شراكات بين القطاعين العام والخاص تشمل منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والهيئات الأكاديمية والقطاع الخاص؛ (ج) تكثيف دعمها لمراكز التنسيق الوطنية فيما بين بلدان الجنوب بغية زيادة أثر التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الجهود الإنمائية التي تضطلع بها أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣ - ورحبت اللجنة الرفيعة المستوى بالتوجه الاستراتيجي لإطار التعاون الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي وضعته الوحدة الخاصة للفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧. ويهدف الإطار إلى إنشاء ثلاثة منابر للدعم على الصعيد العالمي وعلى نطاق المنظومة: (أ) منبر لتبادل السياسات (البرنامج ١)؛ (ب) منبر للجمع بين القطاعين العام والخاص (البرنامج ٢)؛ (ج) منبر لتقاسم المعلومات (البرنامج ٣). وأكدت اللجنة الرفيعة المستوى مجدداً أن أنشطة الوحدة الخاصة ستظل تمول من الموارد العادية القائمة للبرنامج الإنمائي، كي تتمكن من الاضطلاع بشكل فعال بمهامها التنسيقية على نطاق المنظومة. كما شجعت

(١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الستون، الملحق رقم ٣٩ (A/60/39)، الفصل الأول.

الوحدة الخاصة على استكشاف واتخاذ مبادرات إضافية لتعبئة الموارد بشكل مكثف ومبتكر من أجل استقطاب مزيد من الموارد، المالية منها والعينية، لتكملة الموارد العادية.

٤ - ويسلط هذا التقرير الضوء على جوانب التقدم الرئيسية التي أحرزتها هيئات الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك الوحدة الخاصة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في تنفيذ مقرر اللجنة الرفيعة المستوى ٢/١٤.

## ثانياً - تنفيذ جهاز الأمم المتحدة الإنمائي للمبادئ التوجيهية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

٥ - شهدت السنوات الأخيرة طفرة ملحوظة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو ما كان يرجع في جانب كبير منه إلى الجهود المدروسة بدرجة أكبر التي بذلها عدد كبير من البلدان النامية، ولا سيما البلدان المحورية، لتشجيع وتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره أولوية وطنية للتعاون الدولي. وقام كثير من تلك البلدان بتطوير أدوات محددة لسياسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتعزيز آليات التنسيق الوطنية فيما بين بلدان الجنوب، وزادت بدرجة ملحوظة من الموارد المخصصة لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تهدف إلى فائدة عدد كبير من البلدان النامية الأخرى، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. ولذلك، يزداد طلب البلدان النامية للحصول على دعم من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. ويلقي هذا الجزء من التقرير الضوء على الجهود التي تبذلها هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوحدة الخاصة، في تنفيذ المبادئ التوجيهية.

٦ - من بين منظمات الأمم المتحدة، كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الذي أدرج، بموجب إطاره للتمويل المتعدد السنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٧، التعاون فيما بين بلدان الجنوب كأحد العناصر المحركة لفعالية التنمية. وأدى هذا التوجه الاستراتيجي إلى بذل جهد على نطاق المنظمة لجعل وحدات المقر والمكاتب القطرية تقوم بإدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في جميع مجالات ممارسة البرنامج الإنمائي. ووفقاً لمسح أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عند إعداد تقارير إطاره التمويلي المتعدد السنوات ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، كانت الدرجات المتوسطة إلى المرتفعة التي أبلغت عنها المكاتب القطرية للاعتماد على الحلول القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتنفيذ الأنشطة البرنامجية في مجالات الممارسة الخمسة على النحو التالي: الفقر (٥٨ في المائة)، وشؤون الحكم (٥٦ في المائة)، البيئة (٥٠ في المائة)، ومنع الأزمات (٦٠ في المائة)، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (٦٧ في المائة).

٧ - كما نشطت المكاتب الإقليمية التابعة للبرنامج الإنمائي في تعزيز مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب للتصدي للاحتياجات الخاصة للبلدان في مناطق كل منها. فالمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على سبيل المثال، قرر أن يكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب واحدا من مجالات الاهتمام الرئيسية الأربعة في خطته الإستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وأفاد المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ أنه أنفق أكثر من مليون دولار على الأنشطة الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. وكثير من تلك المبادرات تعكس الاحتياجات العاجلة للبلدان النامية في آسيا، بما في ذلك التدريب وحلقات العمل التعليمية بشأن تقييم الكوارث والحد من أخطار الكوارث والضعف إزاء الزلازل. وزاد المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ من تشجيعه للتعاون فيما بين بلدان الجنوب عبر شبكاته، من خلال إنشاء أو تعزيز مراكز التنسيق الوطنية والمعنية بالكوارث في إندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية وبنغلاديش وتايلند وسري لانكا والصين والفلبين وفيجي وملديف والهند.

٨ - وتبين الردود على الاستبيان الذي عممته الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة قد رصدت زيادة كبيرة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن بين المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي، أفادت الأرجنتين وألبانيا وأوروغواي والرأس الأخضر ورواندا وشيلي يشاركون في المستويات العليا من التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيدين الثلاثي والثنائي، وبخاصة في مجالات الفقر والحكم الديمقراطي. وثمة بلدان أخرى، مثل الإمارات العربية المتحدة وبوتسوانا وبوركينا فاسو وتايلند وغينيا الاستوائية ومدغشقر، أفادت أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هو احد المجالات الأساسية التي يُنفذ فيها التعاون فيما بين بلدان الجنوب بدرجة أكبر من الفعالية في السنوات القليلة الماضية.

٩ - وفي كثير من البلدان، استخدمت مداخل متعددة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. والنصف تقريبا من المجيبين على الاستبيان الذي وزعه البرنامج الإنمائي، أشاروا إلى إطار التعاون القطري وإطار النتائج الإستراتيجية بوصفهما المدخل الرئيسي، في حين أشار حوالي ربع المكاتب القطرية أيضا إلى الخطة الإستراتيجية للحد من الفقر، والتقارير السنوي الذي يركز على النتائج، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بوصفها المداخل الرئيسية. وأشارت المكاتب القطرية في الإمارات العربية المتحدة وأوروغواي وبلغاريا وبوتسوانا وبيرو ورواندا ومركز براتسلافا الإقليمي إلى مداخل بديلة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في المشاريع المخصصة والبرامج الإقليمية والبرامج القطرية، فضلا عن وحدة تنسيق المعونة.

١٠ - وجرى تسليط الضوء على التزام منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مؤتمرها العام الذي عقد في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، والذي اعتمد فيه قرار بتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب كجزء هام من العمل الجاري حاليا ومستقبلا من خلال تعزيز التعاون مع الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. ويستتبع ذلك تنفيذ برامج ملموسة لتعزيز الروابط بين الصناعة والتجارة بإنشاء مراكز للتعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب في العديد من البلدان النامية الأكثر تقدما. وسيكون الهدف من هذه المراكز هو حفز إقامة شراكات تحقق منفعة متبادلة بين البلدان النامية الأكثر تقدما التي تستضيف تلك المراكز وبين أقل البلدان نموا.

١١ - وفي عام ٢٠٠٦، نفذت اليونيدو تلك السياسة من خلال بناء شبكة لبناء قدرات بلدان الجنوب في مجال السلامة البيولوجية، تشارك فيها جامعة كونسيسيون في شيلي، وجامعة دار السلام في جمهورية تنزانيا المتحدة، وجامعة مالايا في ماليزيا. وستكون تلك الجامعات مراكز للمعارف لدعم تنفيذ النظم الوطنية والدولية، بما في ذلك بروتوكول قرطا جنة للسلامة البيولوجية الملحق باتفاقيه التنوع البيولوجي واتفاقات منظمة التجارة العالمية<sup>(٣)</sup>. كما أنشأت اليونيدو في الهند مركزا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو المركز الذي سيقوم روابط بالاتحاد الروسي والبرازيل والصين بهدف نشر الخبرات الصناعية لهذه البلدان في أقل البلدان نموا<sup>(٣)</sup>.

١٢ - ويضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) بدور رئيسي في إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون فيما بين بلدان الجنوب في سياساته وبرامجه العامة، من خلال تنفيذ خطة بالي الإستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات، وهي الخطة التي أصبحت حجر الزاوية في عمل برنامج البيئة منذ اعتمادها في عام ٢٠٠٤. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، عقد برنامج البيئة مشاوررة رفيعة المستوى تحضيرا للدورة الاستثنائية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي للنظر في سبل المضي قدما في الشق المتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب من خطة بالي الإستراتيجية. ويعمل برنامج البيئة منذ ذلك الحين من أجل تحديد التحالفات والأولويات الإستراتيجية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان بين الجنوب فيما يتعلق بالقضايا البيئية ذات الأولوية، مثل المياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي.

(٢) <http://www.unido.org/en/doc/53173>

(٣) <http://www.ficci.com/media-room/speeches-presentations/2006/mar/unido.doc>

وقد عين البرنامج منسقا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في قسم بناء القدرات والشراكات التابع لشعبة الإنذار المبكر والتقييم.

١٣ - وفي عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، زادت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) من مشاركتها في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مستفيدة في ذلك من السياسة التي اعتمدها عام ١٩٩٤ لإدماج هذا المفهوم في برنامجها الخاص للأمن الغذائي، وهو البرنامج الذي يساعد البلدان النامية الأعضاء على خفض معدلات الجوع وسوء التغذية، وتنشيط النمو الاقتصادي المحلي. وفي عام ٢٠٠٦، كان البرنامج الخاص للأمن الغذائي موجودا في أكثر من ١٠٠ بلد، بينما كان يجري تنفيذ برنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في ٣٥ بلدا، بمشاركة أكثر من ٧٠٠ من الخبراء والفنيين العاملين في المجتمعات الزراعية<sup>(٤)</sup>.

١٤ - واتخذت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) خطوات لإقامة روابط مع المنظمات غير الحكومية للتصدي لوفيات الأطفال، وذلك من خلال شراكتها مع جمعية التعليم والعمل والبحوث في مجال الصحة المجتمعية، التي تخصص في التدخلات على مستوى المجتمع المحلي للحد من وفيات المواليد - وهو تحدٍ إنمائي ملح يواجهه الكثير من البلدان النامية. وأوفدت اليونيسيف أيضا إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عددا من بعثات التعلم وتبادل المعلومات في مجالات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ونظم الرعاية الاجتماعية، والتعليم، وشبكات حماية الطفل، وتدريب المعلمين والمربين، وقضاء الأحداث، وذلك من خلال تبادل المعلومات والخبرات بين بلدان الجنوب. وتفيد اليونيسيف بأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية هو عنصر هام من عناصر برنامجها القطري في تايلند، حيث تعمل مع الحكومة والمسؤولين الإقليميين للتصدي لعدد من التحديات الإنمائية، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتوفير المياه والمرافق الصحية.

١٥ - وأفادت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أنها اضطلعت عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ بأكثر من ١٨٠ مشروعا تبلغ قيمتها نحو ٢٠ مليون دولار لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. كما أنها نفذت سياسات للوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستفادة منها، وذلك بمساعدة مالية من الاتحاد الأوروبي في إطار التحالف من أجل مجتمع المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، أقامت اللجنة شراكة مع شبكة المؤسسات والخبراء المعنية بالإحصاءات الاجتماعية والبيئية لإنتاج إحصاءات اجتماعية وبيئية في التوقيت السليم وبالصورة التي يمكن الركون إليها من أجل تحسين فعالية سياسات التنمية ورصدها.

(٤) [http://www.fao.org/spfs/south\\_en.asp](http://www.fao.org/spfs/south_en.asp)

١٦ - ومن المجالات الأخرى التي نفذت فيها كيانات الأمم المتحدة المبادئ التوجيهية تنفيذًا فعالًا بصفة خاصة، ما تبذله تلك الكيانات من جهود في مجال بناء القدرات، وهي الجهود التي يجري تصميمها وفقًا لاحتياجات فرادى البلدان والمناطق المحددة. فمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، مثلاً، يواصل تقديم الدعم للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من خلال مشروعه لدعم النظام الإقليمي للتكامل والتجارة المتعددة الأطراف التابع للجماعة. ويوفر هذا المشروع لأمانة الجماعة ومسؤوليها الحكوميين وآلياتها للتفاوض مساعدة تقنية في مجال بناء المؤسسات وبناء القدرات لمساعدة البلدان الأعضاء في الجماعة على التصدي لتحديات التجارة وتأمين الصفقات التجارية<sup>(٥)</sup>. وفي أمريكا اللاتينية، وقع الأونكتاد في شباط/فبراير ٢٠٠٧ مذكرة تفاهم مع غواتيمالا، يعرض فيها دعم مركز المعلومات التجارية في وزارة الاقتصاد، حيث يكون بمقدور منظمي المشاريع الخاصة المحليين الحصول على معلومات عن المشاريع التجارية والاستثمارية التي يضطلع بها الأونكتاد<sup>(٦)</sup>.

١٧ - تمشيا مع المبادئ التوجيهية، أصبح التعاون فيما بين بلدان بين الجنوب أكثر بروزاً في أنشطة منظومة الأمم المتحدة، وأصبح من المرجح بدرجة أكبر أن يترك تأثيراً على عدد من البلدان أكبر مما كان في السابق. وبالإضافة إلى ذلك، استجرت في التعاون الثلاثي اتجاهات جديدة تنطوي على الجمع بين وكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص و/أو الحكومات في الشمال والجنوب لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب ولتعزيز التعاون الثلاثي. وفي شباط/فبراير عام ٢٠٠٥، على سبيل المثال، وقع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز) مذكرة تفاهم مع مصرف التنمية الآسيوي لتعزيز القدرات الوطنية على رفع مستوى آليات الاستجابة للإيدز في آسيا والمحيط الهادئ، وتوليد أموال إضافية لمواجهة الإيدز في المنطقة من خلال إشراك القادة ومختلف القطاعات في آسيا. وقد استهلقت هذه المبادرة بنشر التقرير المشترك لعام ٢٠٠٤ بين برنامج الأمم المتحدة المشترك ومصرف التنمية الآسيوي عن الإيدز، وهو التقرير الذي يقدر أنه ما لم تتخذ إجراءات عاجلة، سيصاب ١٠ ملايين شخص إضافي في آسيا والمحيط الهادئ بالإيدز بحلول نهاية العقد الحالي.

### ثالثاً - دور الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

١٨ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أداء مهامها ووظائفها المتعلقة بالتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة وفقاً للولاية المسندة

(٥) <http://www.unctad.org/templates/Page.asp?intItemID=3996&lang=1>

(٦) People's Gaily Online، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

إليها من الجمعية العامة، وهي: (أ) الدعوة للتعاون فيما بين بلدان بين الجنوب وتعزيزه باعتباره خطة تنمية لدعم على الصعيد العالمي وعلى نطاق المنظومة؛ (ب) حفز وابتكار آليات قائمة على السوق وتحظى بدعم السياسات العامة لتمكين جميع الشركاء الإنمائيين من المشاركة في المبادرات الملموسة للتعاون فيما بين بلدان بين الجنوب، وكذلك في المبادرات الثلاثية؛ (ج) تيسير وتنسيق الجهود العالمية والجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة، ورصد أداء جميع الشركاء المعنيين؛ (د) إقامة الشراكات الشاملة وحشد الموارد، بما في ذلك من القطاع الخاص، لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٩ - وللوفاء بالولاية المذكورة أعلاه الصادرة عن الجمعية العامة وأداء المهام المسندة إليها على نطاق المنظومة، حددت الوحدة الخاصة أولوياتها ومجالات تركيزها في إطارها الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (٢٠٠٥-٢٠٠٧)، الذي اعتمده المجلس التنفيذي. ويهدف ذلك الإطار إلى إنشاء ثلاث منابر يعزز كل منها الآخر للدعم العالمي والدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وهي: (أ) منبر للحوار وتبادل الآراء على الصعيد العالمي وعلى نطاق المنظومة؛ (ب) منبر قائم على السوق ويحظى بدعم من السياسات وقادر على الاستمرار للتعاملات التي تجمع بين القطاعين العام والخاص؛ (ج) منبر لتقاسم المعارف الإنمائية فيما بين بلدان بين الجنوب. ومن شأن هذه المنابر الثلاث أن تمكن جميع الشركاء الإنمائيين المهتمين بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب من الانخراط بصورة مباشرة في حوار السياسات فيما بين بلدان الجنوب؛ وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل التنمية؛ وتبادل الخبرات الإنمائية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

### تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب كخطة تنمية

٢٠ - كان توسيع نطاق برنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليتجاوز الاهتمامات المتعلقة بالتضامن السياسي والتركيز بدرجة أكبر على النتائج الإنمائية هو الهدف الأشمل للوحدة الخاصة في الفترة قيد الاستعراض. ولمساعدة البلدان النامية على التفاوض على نهج فعالة بين بلدان الجنوب في مجال التنمية، قدمت الوحدة الخاصة دعماً للعديد من عمليات حوار السياسات لمجموعة الـ ٧٧ للتصدي لتحديات الإنمائية التي تواجه أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وقُدِّم دعم موضوعي لمتابعة وتنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر القمة الثاني لبلدان الجنوب، بما في ذلك الخطوات الأولية نحو صياغة خطة تنمية للجنوب.

٢١ - ومن أجل تشجيع تطبيق الابتكارات التكنولوجية والعلمية في السياسات الإنمائية للجنوب، قدمت الوحدة الخاصة أيضاً الدعم لاجتماع وزراء العلوم والتكنولوجيا في الدول

الأعضاء في مجموعة ال ٧٧، الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وفي ذلك الاجتماع، تقرر أن تتحول شبكة العالم الثالث للمنظمات العلمية، التي تتخذ مقرا لها في تريستا، إيطاليا، إلى الاتحاد المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في بلدان الجنوب. وستواصل الوحدة الخاصة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) تقديم الدعم إلى الاتحاد.

٢٢ - وفي السعي المتواصل لتطوير حلول إنمائية مبتكرة، نظمت الوحدة الخاصة عددا من منتديات الحوار بين بلدان الجنوب بشأن السياسات المتعلقة بالتحويلات، والاقتصاد الإبداعي، ونقل التكنولوجيا. وفي شباط / فبراير ٢٠٠٦، على سبيل المثال، شاركت الوحدة الخاصة في رعاية المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نموا المعني بتعزيز الأثر الإنمائي للتحويلات. وأصدر المؤتمر إعلانا وزاريا حث البلدان المستقبلية للمهاجرين وبلدان المنشأ للمهاجرين على حد سواء على تهيئة بيئة أكثر دعما للمهاجرين، تشمل آليات آمنة وفعالة من حيث التكلفة لتحويل الأموال. وطلب رؤساء وفود أقل البلدان نموا من المنظمة الدولية للهجرة وغيرها من المنظمات الدولية إنشاء مرصد دولي لتحويلات المهاجرين إلى أقل البلدان نموا، ليقوم بتوثيق ونشر المعلومات عن تدفقات التحويلات، وأفضل الممارسات والقضايا المتصلة بذلك.

٢٣ - ونظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول اجتماع مائدة مستديرة بشأن التحويلات في نيويورك مع مكتب السياسات الإنمائية التابع للبرنامج الإنمائي ومؤسسة روكفلر، وذلك كمساهمة في الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وأقيمت شراكات بشأن التحويلات مع اليونسيف ومكتب سياسات التنمية ومصارف التنمية الإقليمية.

٢٤ - وواصلت الوحدة الخاصة، بصفتها أمانة اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، إجراء البحوث لإثراء مناقشات اللجنة الرفيعة المستوى وغيرها منتديات بلدان الجنوب. وأعدت تقارير عن تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وإستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني بين البلدان النامية، للدورتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة للجنة الرفيعة المستوى في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ على التوالي. وفي عام ٢٠٠٥، أعدت الوحدة الخاصة تقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين (A/60/257). وعلاوة على ذلك، أعدت تقريرا عن تنفيذ الإطار الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في عام ٢٠٠٦، الذي أعقبته سلسلة من التقارير وورقة قضايا تضمنت الدروس التي ينبغي مراعاتها في صياغة إطار التعاون الرابع فيما بين بلدان الجنوب (٢٠٠٨-٢٠١٠).

٢٥ - وضمن الجهود الأخرى التي تبذلها الوحدة الخاصة لوضع التنمية في مركز العلاقات بين بلدان الجنوب، فإنها تعكف على تنقيح إستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني لعام ١٩٩٥ لتوفير إطار جديد تسترشد به الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب للسنوات الخمس إلى العشر القادمة. وسيستند التنقيح، الذي طلبته اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها الرابعة عشرة عام ٢٠٠٥<sup>(٧)</sup>، إلى التغييرات الكبرى في طبيعة التعاون فيما بين بلدان الجنوب على مدى الـ ١٢ عاما الماضية.

٢٦ - واستجابة للطلب الصادر عن مؤتمر القمة الثاني لبلدان الجنوب، أقامت الوحدة الخاصة شراكة مع عدد من هيئات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، بما في ذلك مركز الجنوب، للقيام بتحليلات منتظمة للاتجاهات والفرص المتاحة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب للتخصيص لنشر تقرير الجنوب. وكان العدد الصادر عام ٢٠٠٥ من التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو منشور لتوجيه السياسات العامة تصدره اللجنة الخاصة، قد سلط الضوء على قيمة ودور التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على أساس المناقشات والمواد التي أعدها فريق من الخبراء. ويتم توزيع نسخ مطبوعة من منشورات اللجنة الخاصة على جميع البلدان النامية، كما تتوفر على شبكة الانترنت على العنوان: <http://tcdc1.undp.org/publications.aspx>.

٢٧ - ولاحتذاب عدد أكبر من الشركاء إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب، أعادت الوحدة الخاصة إنشاء شبكة التنسيق فيما بين بلدان الجنوب، لتشمل الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص بالإضافة إلى ممثلي الحكومات. وفي عام ٢٠٠٦، تم تحديث الشبكة بالنسبة للأعضاء الـ ١٥ في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وفي عام ٢٠٠٧، تم توسيع الشبكة لتشمل جماعة شرق أفريقيا، والجماعة الكاريبية. وسبق توسيع شبكة التنسيق إجراء دراسات لتقييم الاحتياجات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في كل البلدان الـ ٣٥ التي تغطيها الشبكة حتى الآن. وقد سلطت تلك الدراسات الضوء على طبيعة ونطاق أنشطته التعاون فيما بين بلدان الجنوب الناتجة عن تنفيذ مختلف المعاهدات الإقليمية في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي. كما أنها تشرح بدرجة أعمق مبادرات بلدان الجنوب التي تتصدى للتحديات التي تواجهها مجموعات البلدان.

(٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الستون، الملحق رقم ٣٩ (A/60/39)، الفصل الأول، المقرر ١٤/١، الفقرة ١٣.

٢٨ - وتم ربط هذه مراكز التنسيق التي تتألف منها الشبكة من خلال نشره إلكترونيه شهريه بدأت في منتصف عام ٢٠٠٦. وتتضمن النشرة الالكترونية معلومات عن التكنولوجيات الجديدة وحلول الأعمال التجارية والاجتماعات وغيرها من الابتكارات الرامية إلى التصدي للتحديات الإنمائية في الجنوب<sup>(٨)</sup>. كما زادت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من جهودها في مجال الدعوة من خلال إيفاد موظفين إلى المركزين الإقليميين التابعين لبرنامج الإنمائي في بانكوك، وجوهانسبرغ، جنوب أفريقيا.

٢٩ - وتتواصل الوحدة الخاصة أيضا مع الشركاء في الشمال من أجل دفع التعاون الثلاثي قدما. وفي كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦، اشتركت الوحدة الخاصة في تنظيم لقاء بين جهات تقديم المساعدة الإنمائية في الجنوب ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٣٠ - وضمن جهودها الرامية إلى تعزيز الوعي على نطاق واسع بقيمة نُهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب بالنسبة للتنمية، قامت الوحدة الخاصة بتخطيط واستضافة اليومين الثاني والثالث من أيام الأمم المتحدة السنوية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في المقر، في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، على التوالي. وكان احتفال عام ٢٠٠٥ فرصة لتسليط الضوء على أهمية الصناعات الابداعية كعامل محرك مبتكر للتنمية. واجتذبت الاحتفال مشاركين يمثلون جميع شركاء منظومة الأمم المتحدة الرئيسيين، وأتاح فرصة ممتازة لبناء الشبكات.

### حفز وتجديد آليات المشاركة بين القطاعين العام والخاص

٣١ - ضمن جهودها الرامية إلى تعزيز مساهمة القطاعين العام والخاص في التنمية البشرية، تعمل الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في إطار عمل البرنامج الثاني لإطار التعاون الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (٢٠٠٥-٢٠٠٧)، لتشجيع تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال تسهيل ربط الشبكات الأقاليمية في أفريقيا وآسيا. وبلاستفادة من تجربة شبكة آسيوية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهي الشبكة الآسيوية للمعلومات والإرشاد الصناعي Technonet Asia، التي أنشئت قبل أكثر من ٣٠ عاما، قامت الوحدة الخاصة بإنشاء شبكة مماثلة في أفريقيا، وهي الشبكة المعروفة باسم الشبكة الأفريقية للمعلومات والإرشاد الصناعي Technonet Africa. وكان الهدف من بناء شراكة بين أفريقيا وآسيا يتمثل في ربط الشبكة التي تضم عشر من المنظمات الأعضاء في سبعة بلدان افريقية

(٨) <http://tcdc1.undp.org/enews/enewsletter.aspx>

بالشبكة الآسيوية. والمنظمات الأعضاء في الشبكة الآسيوية هي أساسا مرافق تقدم الدعم التقني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال البحوث والتطوير، ومراقبة الجودة، والخدمات الإرشادية. وكان التبادل بين الشبكتين يأخذ شكل الحلقات الدراسية والدورات التدريبية وحلقات العمل الموجهة نحو بناء قدرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، خصوصا في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. كما تتعاون الشبكتان الأفريقية والآسيوية لتطوير شبكه عالمية لدعم إنشاء وتطوير هذه المشاريع في كافة أنحاء الجنوب.

٣٢ - كان أول نشاط يُعقد به في إطار آليات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم يتمثل في إطلاع صناع السياسات الأفارقة على التجارب الآسيوية في إدارة تلك المشاريع. وقام الوزراء أو نواب الوزراء المسؤولين عن تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمنظمات المشاركة من البلدان السبعة الأعضاء في الشبكة الأفريقية، بزيارة ماليزيا وتايلند وفيت نام في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ للاطلاع على مرافق دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان الثلاثة. وقد أعجبوا بشدة بالدعم الاستباقي الذي تقدمه الحكومات الآسيوية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهو ما ينعكس في السياسات والأطر القانونية الشاملة، وآليات التمويل، والخدمات الإرشادية.

٣٣ - وتم الاضطلاع بالعديد من أنشطه المتابعة في عام ٢٠٠٦. فقد عُقدت حلقة دراسية حول كيفية بدء وإدارة مشاريع المصارف الصغيرة والمتوسطة الحجم في الكاميرون (كانون الثاني/يناير)، مع كبار المديرين من المصرف التايلندي لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، الذين تقاسموا مع الحاضرين خبراتهم في إنشاء مثل هذا المصرف. وحضر خمسون مشاركا من البلدان الأعضاء في الشبكة الأفريقية، يمثلون في الأساس وزارات المالية والتجارة والصناعة؛ والمصارف المركزية؛ ومؤسسات الترخيص للمصارف. وبينت الحلقة الدراسية للمشاركين الافارقة المشاركون كيف يمكن لمصارف تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تكون حافزا للتنمية، فضلا عن أهمية الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم المصارف. وخلص المشاركون إلى أن كل بلد يحتاج إلى تحسين بيئة السياسات التي تحيط بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٣٤ - وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت دورة لتدريب المديرين في مجال تنمية المشاريع في غانا في آذار/مارس ونيسان/ابريل ٢٠٠٦. فقد قام أربعة استشاريين آسيويين أوصت بهم الشبكة الآسيوية بتدريب ٣٦ مشاركا من البلدان الأعضاء في الشبكة الأفريقية. وكان التدريب، الذي يهدف إلى تعزيز ثقافة الأعمال الحرة في أفريقيا، يغطي مواضيع من قبيل أبحاث السوق،

والتسويق، وخطط الأعمال التجارية، والتحليل المالي. وكان الطابع العملي للتدريب والتنوعية العالية للمدربين الآسيويين محل تقدير كبير من جانب المشاركين الأفارقة.

٣٥ - وفي تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٦، عقدت في تايلند وماليزيا حلقة عمل حول سياسات ومؤسسات تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وشارك مسئولون حكوميون من البلدان الأفريقية السبعة الأعضاء في الشبكة الأفريقية في حلقة العمل التي استمرت ١٧ يوماً. وأسهمت الهيئة الماليزية لتنمية الاستثمارات ومكتب التايلندي لتشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بصورة كبيرة في تنظيم حلقة العمل، التي وفرت مبادئ توجيهية بشأن السياسات العامة والأطر المؤسسية. وقدمت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي وحكومتا ماليزيا وتايلند مساهمات مالية لحلقة العمل عن طريق ترتيب لتقاسم التكاليف.

٣٦ - إضافة إلى إطلاق مبادرات جديدة مشتركة بين القطاعين العام والخاص لفائدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، واصلت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب دعمها المتسق للشراكات القائمة بين بلدان الجنوب، مثل المركز الأفريقي للأرز الذي نجح في تطوير أنواع جديدة من الأرز لأفريقيا. وكانت مبادرة الأرز الأفريقية قد أنشئت كآلية لنشر هذه الأنواع الجديدة من الأرز. وتدعم الوحدة الخاصة بالمبادرة من خلال مشروع يرمي إلى زيادة الإمدادات المستدامة من هذه البذور الأرز لمزارعي الأرز، عن طريق إنتاج البذور الأساسية والمتطورة، وتنمية القدرة على إنتاج البذور في إطار البرنامج الوطني لخدمات الإرشاد. والبلدان السبعة الرائدة في هذا المشروع هي: بنن وسيراليون وغامبيا وغانا وغينيا ومالي ونيجيريا. ومن خلال دراسة تقييمية، سيوفر المشروع أيضا معلومات عن تأثير هذه الأنواع من الأرز في الأمن الغذائي، وسبل العيش للمزارعين، والتمكين للمرأة.

٣٧ - ومبادرات مشاريع الإنتاج الغذائي الأخرى المبادرات التي تدعمها الوحدة الخاصة تشمل المشاريع المنفذة في آسيا عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ من خلال ائتلاف الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية وشبكة الشراكة الآسيوية-اليابانية للحد من الفقر. وكان المحور الرئيسي لتلك المبادرات يتركز على تبادل وتشجيع التكنولوجيات الناجحة في نظم الفلاحة المتنوعة.

٣٨ - كما تسعى الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص في قطاعات جديدة، مثل الانتعاش بعد انتهاء الصراع. وقد بُذلت جهود أولية في هذا المجال في أفغانستان، في شراكة مع الوحدة الإقليمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في بانكوك والمكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفغانستان. ونجح البرنامج بالفعل في تسهيل التبادلات بين أفغانستان وماليزيا في صناعة تجفيف الفواكه كوسيلة للتوسع في الصادرات الأفغانية، وتحسين سبل المعيشة لصغار المنتجين والبائعين. كما قامت

الوحدة الخاصة بدعم مبادرات لتنمية قدرات الإدارة العامة في أفغانستان، بما في ذلك إرسال ٦٠ مستشارا من البلدان النامية الأخرى، من بينهم ٣٠ مستشارا من الهند، سيعملون في سلك الخدمة العامة الأفغانية لمدة سنة اعتبارا من عام ٢٠٠٧.

٣٩ - وثمة مشروع آخر يستفيد من شبكة الآسيوية-الأفريقية، ويتركز على تحليل الائتمان والتمويل الإنمائي لمديري مؤسسات التمويل الإنمائي في أفريقيا. وأمضى ١٥ مديرا أفريقيا من مؤسسات التمويل الإنمائي في تسعة بلدان (إثيوبيا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزمبابوي، وغانا، والكاميرون، وملاوي، وموزامبيق، ونيجيريا) أسبوعا في ماليزيا وأسبوعا في تايلند خلال شهر تموز/ يولييه ٢٠٠٦. وكان البرنامج، الذي نظمه مصرف التنمية الماليزي والمصرف التايلندي لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، يسعى إلى تقديم لمحة عامة عن دور مؤسسات التمويل الإنمائي في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعن أهمية تحليل الائتمان.

٤٠ - وكان الهدف من كل تلك المبادرات يتمثل في إنشاء الشبكة العالمية التي ستدعم إنشاء وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في كافة أنحاء الجنوب. وقد قدمت الشبكة الآسيوية دعما كبيرا لأنشطة الشبكة الأفريقية، ولعبت دورا حاسما في تعزيز الشراكة بين أفريقيا وآسيا. وبالنسبة للشبكة الأفريقية، تم تشكيل مجلس إدارة يضم جميع المنظمات المشاركة، وتم اختيار خمس من المنظمات المشاركة كأعضاء في اللجنة التنفيذية. وعقد كل من مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية اجتماعات، ووضع دستور للشبكة. ووافق مركز الخدمات الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جوهانسبرغ على استضافة أمانة صغيرة للشبكة الأفريقية. وتشارك في هذا البرنامج حكومات تايلند، وجنوب أفريقيا، وماليزيا، واليابان، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي.

٤١ - ومن بين الجهود الأخرى المبذولة لتعزيز تطبيق العلم والتكنولوجيا في التنمية التي يتركها القطاع الخاص، عملت الوحدة الخاصة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب أيضا مع الشركاء لإنشاء المؤسسة العالمية للعلوم، وهو مشروع يدخل في إطار مبادرة العلوم للألفية التي أطلقها معهد الدراسات المتقدمة في برنستون، نيوجيرسي، الولايات المتحدة الأمريكية. ويهدف المشروع إلى تطوير آلية لتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في مجال العلم والتكنولوجيا، وتحسين القدرة الابتكارية للقطاع الخاص في البلدان النامية من خلال التعاون في مجالي البحوث والتدريب. وفي إطار تلك المبادرة، عقدت حلقة عمل عن المؤسسة في نيروبي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، لمناقشة برنامج لتنمية بلدان الجنوب يتم من خلاله الاستفادة بالعلماء الأفارقة الذين يعيشون في الخارج في خدمة بلدانهم أو أي مناطق أخرى في أفريقيا. ولإنجاز ذلك، تم إنشاء هيكل الإدارة للمؤسسة، وحشد الأموال من قبل الوكالة المنفذة لإرسال أربع

من الزملاء في البرنامج إلى أفريقيا لمدة سنة واحدة في عام ٢٠٠٧. وبالإضافة إلى مبادرة العلوم للألفية، يشارك في البرنامج كل من أكاديمية العالم الثالث للعلوم (اليونيسكو)، وأكاديمية العلوم الأفريقية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ بالتعاون مع معهد التعليم الدولي الذي يعمل بصفة استشارية.

٤٢ - والوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ملتزمة أيضا بتعزيز الروابط بين الأعمال التجارية من أجل دعم نمو حركة إقامة المشاريع الحرة في الجنوب لتنشيط خلق الوظائف وفرص العمل، والحد من الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ووصولاً لتلك الغاية، تنشئ الوحدة الخاصة النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا (GATE) فيما بين بلدان الجنوب، وهو آلية ترمي إلى تيسير كثير من المشاريع في إطار المنبر الثاني. وتسعى المبادرة إلى وضع نظام لتسهيل عملية شراء وبيع التكنولوجيا فيما بين البلدان النامية. كما أن من شأن هذا النظام أن يسهل تعبئة الموارد لتمويل التنمية في إطار مشاريع التنمية والبنية الأساسية التي لا تجد تمويلاً كافياً. وهو يهدف إلى تصميم مرفق المعاملات فيما بين البلدان النامية لتيسير إمكانية الوصول إلى المعلومات، والمهارات، والتكنولوجيات، والتمويل، وغير ذلك من الأصول اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٤٣ - عند التشغيل الكامل النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا (GATE) فيما بين بلدان الجنوب، فإنه سيوفر نظام آلية لإتمام المعاملات عبر شبكة الانترنت، فضلاً عن المعاملات المادية الأخرى. ومن المتوقع أن يقوم منظمات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، مثل الشبكة الأفريقية والشبكة الآسيوية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، بدور الميسرين في تشجيع المنظمات الأعضاء على المشاركة في النظام. وسيجري أيضاً استكشاف آليات التمويل لضمان تحقق المعاملات.

**تسهيل وتنسيق الدعم العالمي والدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وللتعاون الثلاثي**

٤٤ - قطعت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب شوطاً كبيراً في تسهيل وتنسيق الدعم العالمي والدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وللتعاون الثلاثي في عدد من المجالات الرئيسية الموجهة خصيصاً للتصدي للتحديات الإنمائية التي تواجه أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية واغتنام فرص التنمية المتاحة أمامها. وتسعى الوحدة الخاصة لإنشاء آليات تعتمد على نفسها لتسهيل استمرار الدعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، من خلال عملية من شأنها أن تؤدي إلى إنشاء منتدى عالمي لتنمية الجنوب، وهو المنتدى الذي سيسهل الحوار المستمر بين قادة الدوائر

الحكومية والقطاعات الصناعية والمجتمع المدني في الجنوب. وقد استتبع ذلك إجراء مشاورات وإقامة شراكات مع مختلف كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الطيران المدني الدولي، والأونكتاد، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسكو، واليونسيف، واليونيدو، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، فضلا عن عدد من اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

٤٥ - كما قامت الوحدة الخاصة بدور رئيسي في تيسير التنسيق بين مؤسسات الأمم المتحدة والبلدان النامية في بناء القدرات المحلية على إدارة الكوارث وجهود الإغاثة في أعقاب كارثة الأمواج السنامية (تسونامي) الآسيوية عام ٢٠٠٤. ففي شراكة مع مرفق البيئة العالمي، وبرنامج المنح الصغيرة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وجهت الوحدة الخاصة منحاً صغيرة للمنظمات غير الحكومية المحلية ومنظمات المجتمع المدني لمساعدة البلدان التي أضررت أكثر من غيرها من كارثة عام ٢٠٠٤، ومنها إندونيسيا وتايلند وسري لانكا وملاياف والهند. كما ساعدت الوحدة الخاصة، في شراكة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في إدارة المرفق العالمي لإدارة مخاطر الكوارث، الذي تموله الجزائر عن طريق صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٤٦ - ولعبت الوحدة الخاصة دوراً هاماً في حفز تبادل البحوث والمعلومات بشأن القضايا ذات الصلة ببلدان الجنوب، مثل التدفقات المالية إلى الدول النامية في الجنوب، والديناميات الجديدة للتجارة التي تشكل جزءاً من ظاهرة العولمة. وبالإضافة إلى المساهمة في منشور تقرير الجنوب المشار إليه أعلاه، قدمت الوحدة الخاصة أيضاً دعماً لدراسة شاملة مشتركة بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الآسيوي في أفريقيا في عام ٢٠٠٦، وهي الدراسة التي صدرت عام ٢٠٠٦.

٤٧ - وضمن الجهود الأخرى المبذولة لحشد دعم منظومة الأمم المتحدة للقطاعات الجديدة والمستجدة، على أساس التعاون فيما بين بلدان الجنوب، اشتركت الوحدة الخاصة والأونكتاد في إطلاق شراكة المساعدة التقنية لتعزيز الاقتصاد الإبداعي في البلدان النامية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أثناء ندوة عقدت في شنغهاي حول هذا الموضوع. وأسفرت هذه المبادرة عن إعلان يوم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب عام ٢٠٠٥، وبدء جهد منظم لمعالجة القضايا التي تؤثر على القدرة التنافسية للصناعة الإبداعية في البلدان النامية، وبناء أوجه التآزر، وفتح سبل جديدة لمساعدة البلدان في تعزيز اقتصاداتها الإبداعية. وقدمت الوحدة الخاصة دعماً للمبادرات القائمة، مثل المركز الدولي للصناعات الإبداعية في البرازيل، الذي يدعمه كل من منظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية، والأونكتاد،

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وكذلك رابطة شانغهاي للصناعات الإبداعية، وشبكة الصناعات الإبداعية الجنوبية القائمة على أساس تقاسم المعارف الأفريقية. وكانت الأنشطة الأخرى المتصلة بالتنمية، التي نظمتها الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب عام ٢٠٠٦، تشمل دورة الاقتصاد الخلاق خلال مؤتمر القمة العالمي العاشر لشباب رجال الأعمال (ساو باولو، البرازيل، آذار/مارس)، في شراكة مع جامعة التجارة العالمية؛ ومنتدى الصناعات الإبداعية، كينغستون، حزيران/يونيه) في شراكه مع مهرجان اليوم لموسيقى الريجي الدولي. المؤتمر الدولي لتسخير الاقتصادات الإبداعية لأغراض التنمية (كيغالي، آب/أغسطس) في شراكة مع منظمة الانفتاح الثقافي العالمي؛ والمنتدى الدولي لتسخير الاقتصاد الخلاق لأغراض التنمية (ريو دي جانيرو، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر-١ كانون الأول/ديسمبر) في شراكة مع المنتدى الثقافي العالمي. وكل تلك المبادرات والجهات الرئيسية من دوائر الجنوب العالمية سيلتقون في المعرض العالمي الأول للاقتصاد الخلاق في الجنوب المخطط تنظيمه عام ٢٠٠٨.

٤٨ - كما دخلت الوحدة الخاصة في شراكة مع اليونسكو لدعم إضفاء الصبغة المؤسسية على تبادل العلوم والتكنولوجيا في الجنوب العالمي.

٤٩ - وتعزيزا للخدمات المقدمة لمنظومة الأمم المتحدة، توفر الوحدة الخاصة قائمة بأسماء الخبراء في بلدان الجنوب، مما يمكن البلدان النامية ومختلف الشركاء ومؤسسات الأمم المتحدة من الاستفادة من الخبرات المتوفرة في الجنوب في تطوير سياساتها وبرامجها عن طريق تبادل أفضل الممارسات.

٥٠ - ويتضمن المنبر الثالث للإطار الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (٢٠٠٥-٢٠٠٧) أيضا التعاون مع مختلف هيئات الأمم المتحدة من أجل تيسير تبادل المعلومات وجمع البيانات وأفضل التقنيات وأكثرها تطورا لتحليل الإحصاءات ذات الصلة من أجل تعزيز التنمية من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن ثم، فقد عملت الوحدة الخاصة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على عقد حلقات عمل إقليمية ووضع مشاريع خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية للنظم الإحصائية الوطنية عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦. كما أنها ساعدت البلدان في تنفيذ خطة عمل مراكش للإحصاءات، التي تقتضي من جميع البلدان ذات الدخل المنخفض وضع استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات.

٥١ - واستمرت الوحدة الخاصة أيضا في تطوير أدواتها الخاصة لتقاسم المعلومات عن طريق شبكتها لمعلومات التنمية WIDE، لتوفير أحدث الوسائل الفعالة للاستجابة للطلب المتزايد من جانب منظومة الأمم المتحدة على الخبراء في مختلف مجالات التنمية. وتم تزويد

هذه الشبكة مؤخرًا بقائمه بالخبراء لتقديم المساعدة في المشاريع الإنمائية، أساسًا لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تساعد بلدان الجنوب على تطوير مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولتعزيز قدرات البلدان النامية على تقديم الخبرة الفنية إلى شركائها في الجنوب.

٥٢ - وباستخدام نموذج أصحاب المصلحة المتعددين لتبادل الخبرات، بدأت الشبكة الإقليمية التابعة للوحدة الخاصة، والتي تتخذ مقرها في المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة في بانكوك، ومكتب الدعم الإقليمي لآسيا التابع للوكالة اليابانية للتعاون الدولي، مؤخرًا شبكة جديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، أطلق عليها اسم الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في آسيا. ويتمثل الغرض من الشبكة في تيسير تعزيز التعاون بين الجهات المانحة القائمة، والجهات المانحة الجديدة، وكيانات الأمم المتحدة، والمؤسسات الإقليمية من خلال المساهمة في تشجيع وتعزيز ترتيبات التعاون الثلاثي داخل آسيا، وكذلك تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد الإقليمي. وتهدف الشبكة أيضًا إلى جعل المساعدة الإنمائية أكثر فعالية من خلال قيام الجهات المانحة بتبادل المعلومات وتنمية القدرات والاستجابة لاحتياجات البلدان المستفيدة من خلال عملية متعددة الأطراف يحركها الطلب.

٥٣ - وللتعجيل بتنفيذ تلك الشبكة، عقد اجتماع استشاري في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧، ضم ٣٠ مشاركًا، من بينهم ممثلون لثماني منظمات ثنائية (الوكالة الاستراتيجية للتنمية الدولية، والمركز الاستراتيجي للبحوث الزراعية الدولية، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، وإدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، والوكالة الكورية للتعاون الدولي، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي)، فضلًا عن مؤسسة مالية دولية واحدة (المصرف الياباني للتعاون الدولي)، وست من كيانات الأمم المتحدة (الفاو، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيدو) وسفارة اليابان. وقد دعيت الوكالة الألمانية للتعاون التقني، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تجسيد نتائج الاجتماع وتشكيل نواة لشبكة المانحين الناشئة عنه. ومنذ ذلك الحين، حظيت هذه النواة بتعليقات موضوعية ودعم من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومن الفاو.

### إقامة شراكات واسعة القاعدة وتعبئة الموارد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

٥٤ - بالإضافة إلى الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واصلت الوحدة الخاصة للعمل الاضطلاع بمهمة إدارة صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومرفق التخفيف من حدة الفقر والجوع الذي يتألف من البرازيل وجنوب أفريقيا والهند، وصندوق

بيريز غيريرو الاستثماري التابع لمجموعة ال ٧٧ والصين، فضلا عن تنفيذ عدد المبادرات الثلاثية لتقاسم التكاليف تمولها اليابان في إطار مبادرة مؤتمر طوكيو الدولي لتنمية أفريقيا. وقد بلغت تلك الموارد الأخرى ١٣,٢٨٩ مليون دولار خلال الفترة قيد الاستعراض، أي ما مجموعه ٢٧,٨٧٥ مليون دولار في الموارد المتاحة للتنفيذ.

٥٥ - في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، ازدادت الجهود المبذولة لتمويل مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في شتى المجالات، مع تلقي موارد تكميلية من الدول الأعضاء ومن كيانات الأمم المتحدة. ووجهت الموارد التي أسهمت بها الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة إلى مناطق معينة تواجه تحديات عاجلة للتنمية، مثل البلدان المتضررة من أمواج التسونامي. وفي عام ٢٠٠٥، أسهمت البرازيل، وبنن، وترينيداد وتوباغو، وتوفالو، وجامايكا، والجزائر، وجزر القمر، وساموا، والصين، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، ومصر بمبلغ ٣,٥ مليون دولار لصندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لدعم البلدان المتضررة من أمواج التسونامي. وفي عام ٢٠٠٦ وحده، صرفت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ما مجموعه ٧٦٩,٤٩٣ دولار على مشاريع الإغاثة من كارثة التسونامي. وفي عام ٢٠٠٧، أسهمت جمهورية إيران الإسلامية بمبلغ ٢٠,٠٠٠ دولار لصندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٥٦ - وتم أيضا تعبئة أموال أخرى من اليابان للتعاون بين الجنوب والجنوب. وبلغت تلك الأموال ٣,١ مليون دولار للبرامج الجديدة في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧، نُحَصص منها مبلغ ١,٨٧٧ مليون دولار لعام ٢٠٠٦. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الصين مبلغ ١,٧ مليون دولار للوحدة الخاصة. كما وردت مساهمات على شكل تقاسم التكاليف من اليابان (٣,١٠١ مليون دولار) وجنوب أفريقيا (٩٤٥,٠٠٠ دولار).

٥٧ - ومع إنشاء مرفق التخفيف من حدة الفقر والجوع في أول مؤتمر للقمة تعقده البلدان الثلاثة (البرازيل وجنوب أفريقيا والهند) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، عُهد إلى الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بادراه مبلغ إضافي قدره ٣,٠٥٦ مليون دولار. وأثناء مؤتمر القمة، التزم كل من رؤساء الدول في البرازيل وجنوب أفريقيا والهند بتسديد مبلغ مليون دولار سنويا للمرفق. وفي عام ٢٠٠٦، صرف المرفق مبلغ ٣٥٦,٨١٩ دولار لمشاريع في غينيا بيساو، وهاتي، وتعمل الوحدة الخاصة حاليا من أجل اقتراح استراتيجيات جديدة لتنفيذ المشروعات التي سيتم عرضها على مجلس إدارة المرفق في عام ٢٠٠٧.

٥٨ - وكما حدث في السنوات السابقة، واصلت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إدارة صندوق بيريز غيريرو الاستثماري والإشراف عليه بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧

والصين. وفي عام ٢٠٠٥، اعتمدت لجنة الخبراء الصندوق الاستثماري بمبلغ ٣١٥,٠٠٠ دولار لتمويل ١٠ مشروعات، كما وافقت على نفس المبلغ في السنة التالية لتمويل ١١ مشروعا. وفي عام ٢٠٠٧، زادت لجنة الخبراء الدعم المالي المقدم لتنفيذ ١١ مشروعا ليصبح ٣٤٧,٠٠٠ دولار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد) سيقدّم منحة قدرها ٢٠٠,٠٠٠ دولار لدعم أنشطته الصندوق في التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٥٩ - وتواصل الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الاضطلاع بمهمة المنسق وحلقة الوصل على نطاق منظومة الأمم المتحدة من خلال المنابر الثلاثة المتفاعلة التي يدعم بعضها بعضا المبينة في الإطار الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (٢٠٠٥-٢٠٠٧). وقد حشدت موارد من داخل منظومة الأمم المتحدة ومن الشركاء الإنمائيين الآخرين ومن الوكالات لتيسير أشكال التبادل المستمرة والمبتكرة، وخاصة في مجالات مثل رسم السياسات والدعوة والرصد وبناء الشراكات من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٦٠ - ومن خلال المنبر الأول، تعمل الوحدة الخاصة على حفز البحوث المشتركة بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء المهتمين فيما يتعلق بالقضايا ذات الاهتمام المشترك للبلدان النامية. وستتوج هذه الجهود بإنشاء المنتدى العالمي لتنمية الجنوب ليكون نقطه ارتكاز لحوار السياسات فيما بين بلدان الجنوب. وبموجب المنبر الثاني، تعمل الوحدة الخاصة بمثابة مرفق لبناء قدرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، خصوصا في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة، بهدف تعزيز الروابط بين الأعمال التجارية، وتسخير قدرة الجنوب على خلق الوظائف وتخفيف الفقر في خدمة هدف تعزيز التنمية. وسيؤدي ذلك إلى نشوء مرفق يعتمد على عوامل السوق لتشجيع بناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تنمية المشاريع، من خلال النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا (GATE) فيما بين بلدان الجنوب، الذي سيحقق، عند التشغيل الكامل له، تسهيل عملية شراء وبيع التكنولوجيا فيما بين البلدان النامية وتسهيل تعبئة الموارد لمشاريع التنمية. ومن خلال المنبر الثالث، تواصل الوحدة الخاصة بناء مرفق لتبادل المعلومات بشأن السياسات والبرامج في الجنوب وتقاسم أفضل الممارسات.

٦١ - وفي نهاية المطاف، فإن الوحدة الخاصة تسعى إلى خلق آليات مؤسسية قوية ضمن المنابر الثلاثة جميعها، مما يكفل تعزيز وتدعيم التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال تمكين فرادى الوكالات والأطراف الفاعلة من العمل بشكل أكثر فعالية لتلبية الاحتياجات الإنمائية

بلدان الجنوب، مع العمل في الوقت ذاته على إثراء وتعبئة الموارد والقدرات والمعارف في الجنوب العالمي.

## رابعاً - الترتيبات التنظيمية والإدارية والمالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

### الدعم التنظيمي

٦٢ - واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم التنظيمي للمساعدة على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، أساساً من خلال مكاتبه القطرية، لتمكينها من تنفيذ المبادرات المتعلقة ببلدان الجنوب. ويدخل التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه موضوعاً مشتركاً يحرك الخطة الإستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. ووفاء بالالتزام المؤسسي أمام الجمعية العامة، استمر البرنامج الإنمائي أيضاً في تقديم الدعم التنظيمي والإداري والمالي لتمكين الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أداء مسؤولياتها العالمية ومسؤوليات على نطاق منظومة الأمم المتحدة بصورة فعالة. ويشمل ذلك توفير الموظفين ومساحات المكاتب والموارد لهذه الأنشطة وغيرها من التكاليف المتكررة.

### الدعم الإداري

٦٣ - ويوفر البرنامج الإنمائي أيضاً للوحدة الخاصة أشكال الدعم الأخرى المتعلقة بالميزانية والدعم الإداري اللازم لأداء المهام المسندة إليها باعتبارها الأمانة المكتملة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، لتنظيم يوم الأمم المتحدة السنوي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولتقديم خدماتها من خلال مراكز الخدمات الإقليمية في بانكوك وجوهانسبرغ، ومن خلال نظام المنسق المقيم.

### الترتيبات المالية

٦٤ - وبالإضافة إلى توفير الدعم الإداري والتنظيمي، استجاب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً لقرار اللجنة الرفيعة المستوى بمواصلة تزويد الوحدة الخاصة بمبلغ سنوي ثابت قدره ٣,٥ ملايين دولار لتمكينها من الاضطلاع بمهامها. ومع المبالغ المرحلة من الفترة السابقة، فإن المبلغ المتاح للوحدة الخاصة للفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧ يبلغ ١٤,٥٨٦ مليون دولار.

## خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٦٥ - يسلط هذا التقرير الضوء على الالتزام المتزايد بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وضرورة إجراء تقييم نقدي للطرق التي لم يتم بها بعد الوفاء بالأحكام الواردة في المبادئ التوجيهية أو تنفيذها. فمن ناحية، هناك مستوى عاليا من الطلب على سياسات واستراتيجيات وبرامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب وعلى الموارد اللازمة له من جانب الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة. لكن العديد من تلك البرامج والسياسات تظل مخصصة وثنائية بطبيعتها، أو تقتصر على قلة من المنظمات بدلا من بتعميمها بصورة فعالة في مجمل منظومة الأمم المتحدة من خلال التنسيق الفعال.

٦٦ - وقد لاحظت الوحدة الخاصة للتعاون بين الجنوب والجنوب زيادة كبيرة في المبادرات والبرامج والسياسات المعتمدة، ليس فقط من جانب منظمات الأمم المتحدة وإنما أيضا من جانب الدول الأعضاء، منذ وضع المبادئ التوجيهية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. كما أن عددا متزايدا من الأطراف من غير الدول، مثل منظمي الأعمال الحرة، والأعمال التجارية الخاصة، والشبكات غير الرسمية، والجامعات تنهل أيضا من الإمكانيات الهائلة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لمواجهة التحديات المستجدة التي تواجهها التنمية في نفس الوقت الذي يجري فيه تمكين البلدان النامية من بناء قدراتها على النمو الاقتصادي، والحكم الرشيد، والوفاء بالأهداف الإنمائية العالمية. وليس من المستغرب أن عددا من مؤسسات الأمم المتحدة والمكاتب القطرية قد أشارت إلى الحاجة إلى زيادة التماسك والتنسيق في تنفيذ الاتفاقات المتعددة الأطراف للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. والواقع أن اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية قد أعربت، في اجتماعها في شباط/فبراير ٢٠٠٧، عن تأييدها القوي لتعزيز قدرة الوحدة الخاصة.

٦٧ - وقد ترغب اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في النظر في التدابير اللازمة للعمل وفقا للتوصية الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، التي تدعو إلى تعزيز القدرة المؤسسية والمالية للوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لتمكينها من الاضطلاع بولايتها المتعددة الجوانب والمتمثلة في النهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في منظومة الأمم المتحدة.

٦٨ - ومع تزايد مساعدة البلدان النامية لبعضها البعض من خلال إلغاء الديون، والقروض التفضيلية، والتسهيلات الائتمانية، وغير ذلك من الترتيبات، فإن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب قد ترغب في النظر في السبل التي يمكن من خلالها

تمكين الوحدة الخاصة للوصول إلى الدرجة المثلى من القدرة على تعبئة الموارد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتحديدًا، فإن العديد من الجوانب البرنامجية للوحدة الخاصة تتطلب مزيدًا من الموارد والقدرات المؤسسية والدعم من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذها والاضطلاع بها على نحو فعال.

---